

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرايشة ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، محمود دهشان .

المميز : مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم : ١-

٢-

٣-

٤-

بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالقضية رقم ٩٧/١٤٤ فصل ٢٣/٣/٢٠٠٠ والقاضي بإعلان
براءة المميز ضده الأول من جناية الخطف للمادتين ٤/٣٠٢ عقوبات وبراءة باقي
المميز ضدهم من جناية الخطف بالاشتراك خلافاً للمادتين ٤/٣٠٢ و٧٦ عقوبات
وجناية السرقة خلافاً للمادة ٢/٤٠١ عقوبات .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها ولم تزن البيئة
وزناً دقيقاً وسليماً .

٢- لم تناقش المحكمة بقرارها اقوال الشهود ولم تتطرق لها بقرارها علماً بأن
المحكمة قد استمعت لشهادة خمسة عشر شاهداً في هذه القضية وجميعهم
اكذوا ارتكاب المميز ضدهم لما استند لهم .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٤٥٧

رقم القرار :

lawpedia.jo

- ٣- لم تناقش المحكمة الضبوطات التي تمت من قبل افراد الشرطة والتقارير الطبية المحفوظة في الملف .
- ٤- ان قرار محكمة الجنايات الكبرى جاء خالياً من التعليل والتسيب ومختصراً ولم يبين وقائع القضية بالشكل الصحيح .

لهذه الاسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان النيابة العامة كانت بتاريخ ٩٧/٣/١٣ قد اسندت الى المميز ضده الاول جناية خطف المميز ضدها الثانية خلافاً لاحكام الفقرة (٤) من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات .

كما اسندت للمميز ضدهم ، و جناية خطف المميز ضده الاول بالاشترك خلافاً لاحكام المادة ٤/٣٠٢ من قانون العقوبات وكذلك جناية السرقة خلافاً لاحكام المادة ٢/٤٠١ من قانون العقوبات .

وتتلخص شكوى المشتكية على المميز ضده بأنه بتاريخ ٩٦/١/٣٠ اتصل المتهم بالمشتكية وطلب منها مقابلاته في صويلح من اجل التفاهم حول القضايا المالية المتعلقة بينهما فحضرت اليه بدون علم زوجها المميز ضده بسيارة سياحية تحمل الرقم ٦٥٢ حيث ركب المتهم بجانبها وبسيارتها وسارت بالشارع الرئيسي المؤدي الى جرش وفي هذه الاثناء اخرج من جيبيه موسي واشهره تحت نهداها وطلب منها ان تسير بالاتجاه

الذي يأمرها به حتى وصلا الى منطقة دبين ، وبعد توقف السيارة هجم عليها محاولاً اغتصابها حيث شلح هو بنظونه وكلسونه وكان قضيبه منتصباً واثناء معاركتها لها داخل السيارة ومحاولاته تشليحها قام باحتضانها وتقبيلها والامساك بثدييها الى ان لامس قضيبه فخذيتها وفي هذه الاثناء حضر شخص مصري الجنسية وهو المميز ضده حيث ضرب المتهم وطلبت منه المشـتكية التقاط صور للمتهم في الحالة التي كان عليها بواسطة كاميرا كانت معها ، وبعد ان قام المذكور بالمهمة ركب معها بسيارتها وغادرا المكان وفي الطريق تعطلت السيارة وجرى سحبها بسيارة بكب ولدى الوصول الى منطقة البقعة قامت دورية شرطة بالقاء القبض عليهما .

اما عن شكوى المميز ضده ضد باقي المميز ضدهم فتتلخص بأنه صباح يوم ٩٦/٨/٣٠ اتصل به المميز ضدهما وزوجها من اجل تناول طعام الغداء في احد المطاعم وقد التقوا جميعاً في مدينة صويلح وركب معهما في السيارة السياحية المشار اليها والتي تقودها واتجهوا نحو جرش وبقيت تسوق السيارة حتى منطقة منتزه دبين وفي هذه الاثناء نزل المميز ضده ' من السيارة واخذ يسحب الى الخارج واخذت بالوقت ذاته آمال بمساعدة زوجها في دفعه لاجراجه من السيارة وتحاول تشليحه ملايسه السفلية ثم ظهر عليهم شخصان ملثمان قام احدهما باشهار موس على تبيين انه المميز ضده وقامت باخراج حبل كان معها واعطته لعبد الرزاق من اجل تربيط المذكور ثم قاموا برش مادة على شكل (سبراي) على وجهه ثم قام المميز ضده بتشليح بنظونه وكلسونه بحيث انكشفت عورته ، وبعد ذلك قام بتصويره وهو عاري وتحت التهديد جرى الزام بالتوقيع على شيكات واخذ توقيعه على بياض وسرقة شيك ومبلغ من النقود ثم قاموا بضربة حتى فقد الوعي وبعد ان استيقظ لم يجد احداً من المتهمين وتوجه الى شرطة جرش وقدم شكواه وتم القاء القبض على في منطقة البقعة وجرت الملاحقة القضائية للمذكورين جميعاً .

وبتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٠ اصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها رقم

٩٧/١٤٤ المتضمن براءة جميع المتهمين مما اسند اليهم .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ طعن مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز .

وعن اسباب التمييز جميعاً التي تتمحور حول قصور القرار المميز بالتعليل والتسبيب واغفاله لمناقشة عموم بيانات الدعوى ووزنها نجد ان محكمة الجنايات الكبرى قد استندت في تعليلها لقرار البراءة على مقولة [ان البيئة الوحيدة التي تربط المتهم بالتهمة هي اقوال المتهمه فقط وان البيئة الوحيدة التي تربط المتهمين بجرمي الخطف والسرقة بالاشتراك هي اقوال المتهم فقط وان اقوال كل منهما لا تعدو كونها اقوال منهم ضد منهم آخر لم تتأيد بأية بيئة او قرينة اخرى] .

وفي ذلك نجد ان هذا التعليل غير سليم وقاصر اذ ان كلاً من المشتكبين جريس وآمال ادى شهادة تحت القسم للحق العام وكان على محكمة الجنايات ان تزن هاتين الشهادتين مع باقي بيانات الدعوى حيث لاحظت محكمتنا ان القرار المميز اعتمد على افادات المذكورين كمتهمين وليس على اقوالهما كشاهدين ثم ان المحكمة اغفلت كلياً مناقشة باقي بيانات الدعوى من شهود وضبوط مما يعيب قرارها. كذلك لم تتطرق الى وقائع الاتهام التي لم ينكرها الطرفان حيث تطابقت اقوالهما اي " في التواجد معاً وبسيارة واحدة بتاريخ ٩٦/٨/٣٠ في منطقة منتزه ديبين وما جرى هناك من فضائح حسب رواية كل منهما وهي وقائع تشكل في مجموعها احد اركان الجرم المسند اليهما خلافاً لاحكام الفقرة (٤) من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات وايدها ايضاً المميز ضده

وعليه وازاء ما يعتور القرار المميز من عيوب وقصور فإن عموم اسباب التمييز تغدو وارده عليه ، فنقرر نقضه واعادة الاوراق لمصدرها للسير بها على ضوء ما بيناه .

قرار أصدر بتاريخ ٢٦ ربيع الاول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٨/٦/٢٠٠٠ .

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الدewan

دقق م ع /